الفصل الأول

الصناعة والتصنيع
المفهوم، الآليات، تحديات المستقبل

الفصل الأول

الصناعة والتصنيع

المفهوم، الآليات، تحديات المستقبل

نناقش هنا المفاهيم الخاصة بالصناعة والتصنيع، وكذلك التغيرات الجوهرية التى طرأت على أسس تقسيم العمل الدولى، المزايا النسبية والمزايا التنافسية. كما نتناول أيضا إمكانيات التصنيع فى الظروف العالمية الراهنة وتحديات المستقبل من منظور تصنيع الدول النامية.

١- المفاهيم الخاصة بالصناعة والتصنيع

الصناعة هى نشاط اقتصادى يتميز عن كل من الزراعة والخدمات، من حيث طبيعة ودرجة سيطرة الإنسان على مقدراته. والصناعة تشمل استخراج الخامات الأولية من باطن الأرض (وهو ما يعرف **بالصناعة الاستخراجية**) كما تشمل إجراء عمليات تحويلية على ما يتم الحصول عليه من الطبيعة، قد تمتد فى سلسلة من عدة حلقات (وهذا هو ما يعرف **بالصناعة التحويلية**). ويخضع النشاط الصناعى، بالذات بمفهوم الصناعة التحويلية، لدرجة اكبر من سيطرة الإنسان بالمقارنة بالزراعة، كما أنه يتميز بإمكانية أكبر لتطبيق نتاج العلم والتكنولوجيا، وبالتالى فهو يتيح فرصة أفضل لرفع إنتاجية المشتغل وتحسين مستوى المعيشة[١].

وفى ضوء القدرة المحدودة للقطاع الزراعى على أن يكون محور الارتكاز للتنمية لأسباب متعددة (منها محدودية الموارد الزراعية باستثناء العمل، ومنها طبيعة السوق الدولية للسلع الزراعية)، انعقدت الآمال على قطاع الصناعة كمجال حيوى لبناء اقتصاد قوى قادر على المنافسة فى ظروف البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة. هذا فضلا عن أن قطاع الصناعة هو بالإحتمال القطاع المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرجع ذلك إلى سببين: الأول، هو كثافة التشابكات التى تربطه بمعظم قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى. والثانى، هو علاقات الترابط (الأمامى والخلفى) بين الأنشطة الصناعية ذاتها بعضها وبعض ــ فهناك حلقات متصلة ومتشابكة من التحويل بين المواد الأولية والمنتج النهائى. وفى هذا السياق، يحتاج كل مجال من مجالات الإنتاج الصناعى إلى مدخلات (من مواد أولية وسلع نصف مصنعة وطاقة ومياه ومستلزمات أخرى) وينتج عنه مخرجات تحتاج إلى مزيد من التحويل قبل الاستهلاك النهائى. الحديث هنا عن نسق أو منظومة من الأنشطة الإنتاجية تتركب معا بصورة تفاعلية. وتأسيسا على ذلك، يلزم التمييز بوعى ودقة بين التصنيع وعملية إنشاء الصناعات. فالتصنيع يتضمن بالضرورة إنشاء صناعات، ولكن إنشاء الصناعات لا يتضمن تصنيعا بالضرورة. فجوهر التصنيع هو خلق "البنية الصناعية" التى تحسب مكوناتها بدقة فى ضوء علاقات التشابك المذكورة، وطبقا لتصور استراتيجى محدد.[٢]

ولعل من المفيد والضرورى لتصور قضية التصنيع فى إطارها الصحيح الإلمام بطبيعة المسار التاريخى لتطور القوى الانتاجية على امتداد تاريخ البشرية. ويمكن ملاحظة أربع ثورات كبرى شكلت العلامات الفارقة على هذا المسار. **الأولى**، هى اكتشاف الزراعة ونشأة الحرف والتجارة واختراع أدوات العمل المتخصصة. **والثانية**، هى الثورة الصناعية وبدء عصر الانتاج الآلى

خلال القرن الثامن عشر. **والثالثة**، هى الثورة العلمية والتكنولوجية التى ظهرت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية. أما **الرابعة**، فهى **ثورة الاتصالات والمعلوماتية** والتى بدأت منذ عدة سنوات.

ولهذه الأسباب احتل التصنيع أهمية محورية فى استراتيجيات التنمية التى اتبعتها الدول النامية – بالذات فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. والتصنيع هو عملية تغيير هيكلى فى الاقتصاد تتضمن زيادة مساهمة الصناعة فى توليد الناتج وفى استيعاب قوة العمل. هذا التغيير يشمل تطويرا فى نوعية الصناعات والفن الإنتاجى المستخدم وأسس تنظيم النشاط الصناعى. ويمكن أن يفهم التصنيع بمعنى أوسع على أنه حركة تحول مجتمعى شامل أساسه الاعتماد على الصناعة. وهى عملية استهدافية تقوم على نوع من التخطيط وليس مجرد النمو التلقائى للمصانع والانتشار العشوائى للصناعات (بنك الاستثمار القومى، ٢٠٠٠، ص ٤٣).

لكن التصنيع لا يعنى **إهمال الزراعة**، بل العكس تماما. فالتصنيع الناجح يولى الزراعة القدر المناسب من الاهتمام. فالزراعة هى مصدر المواد الأولية اللازمة للجهد التصنيعى فى مراحله الأولى – حيث تقوم الصناعات على أساس تحويل الموارد المتاحة (resource-based). كما أنها القطاع الذى ينتج السلع الأجرية اللازمة لاستقرار تكلفة العمل. ومن ناحية أخرى، فالزراعة المتطورة هى أحد أهم مصادر الطلب على ما ينتجه قطاع الصناعة سواء من مستلزمات (مثل الأسمدة والمبيدات) أو معدات. وقد أشار الاقتصادى البارز وليام آرثر لويس إلى الطبيعة التعاضدية لنمو الإنتاجية فى الزراعة والصناعة (Lewis, 1978). كما أكدت إيدلمان على أهمية الزراعة لنجاح الجهد التنموى على المدى الطويل (Adelman, 1984).

ويمكن القول أن التطبيق فى الدول المختلفة قد عرف نوعين من استراتيجيات التصنيع: استراتيجية إحلال الواردات، واستراتيجية تنمية الصادرات. وجوهر استراتيجية إحلال الواردات هو التركيز على جانب الطلب، والإنتاج للسوق المحلية استرشادا بوجود طلب على السلعة بالفعل يتم إشباعه من خلال الواردات. أما جوهر استراتيجية تنمية الصادرات فهو التركيز على جانب العرض، أى إنتاج سلع للتصريف فى السوق الخارجية. ورغم انه يندر أن نجد أيا من هاتين الاستراتيجيتين فى صورتها الخالصة، إلا انه يمكن القول أن استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات شاعت فى الخمسينيات والستينيات فى عدد كبير من الدول، بينما اتبع عدد قليل من الدول استراتيجية تنمية الصادرات. ومنذ السبعينيات بدأت استراتيجية تنمية الصادرات تشيع فى عدد متزايد من الدول، وأفل نجم استراتيجية إحلال الواردات (Greenaway & Milner, 1993).

ولكن استعراض التجارب الفعلية للتصنيع فى الدول المختلفة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يوضح أن التوجه التصديرى فى **حد ذاته**، ورغم ما قد يكون له من مزايا أخرى، لا يبدو أكثر فعالية فى زيادة الإنتاجية (الكلية للعناصر) من استراتيجية إحلال الواردات. أى أنه ليس شرطا ضروريا ولا كافيا لزيادة الإنتاجية فى الصناعة (Pack, 1989). كما أن التباينات الإقليمية فى الدول المتقدمة، مثل التباينات بين شمال وجنوب إيطاليا (والذى يشار إليه بالـ Mezzogiornio – أو منتصف النهار بالإيطالية)، تشهد بأنه حتى بدون عوائق أمام التجارة فإن تدفق السلع والعناصر لم يكن **كافيا** للقضاء على الفوارق أو التباينات الإقليمية الهائلة. ويعنى ذلك، كما يرى باك بحق، وجود فوارق هامة بين الاقتصادات ربما تمارس تأثيرات حاسمة على التنمية الاقتصادية- بصرف النظر عن نظام التجارة الخارجية المعمول به هنا أو هناك- فى هذا البلد أو ذاك.

ويفسر جريناواى وميلنر انتشار استراتيجية التوجه الداخلى فى المرحلة الأولى بسيادة أفكار المدرسة البنيوية (Structuralist School) بزعامة راؤول بربيش، والتى كان مرتكزها فرضية فشل الأسواق، وما يترتب على ذلك الفشل من أن تكون التجارة الحرة (حرية التجارة) مصدرا للإفقار. وعند البنيويين أن مظاهر فشل الأسواق ثلاثة: تدهور معدل التبادل الدولى، التقلبات الحادة فى حصيلة الصادرات، والصناعة الوليدة (Greenaway & Milner, 1993). ونضيف إلى هذه المظاهر وجود الخارجيات. لكن تأثير تعاليم البنيويين بدأ يتلاشى تدريجيا لتخلو الساحة لأفكار الكلاسيكيين الجدد الذين نادوا بأن التبادل الدولى، مثل التبادل الداخلى، يمكن أن يكون مصدرا للإثراء لا للإفقار، وحاجّ هؤلاء بأن الإثراء يمكن أن يأتى من المنافع الاستاتيكية والديناميكية الناتجة عن التبادل **بين الصناعات**(inter-industry exchange) ومن منافع التبادل **داخل الصناعات** (intra-industry exchange) (Greenaway & Milner, 1993).

وبصرف النظر عن مدى نجاح أو فشل جهود التصنيع التى قامت بها الدول النامية فيما مضى، فإن الظروف الدولية الراهنة بما تتضمنه من تنامى ظاهرة العولمة وبدء سريان الجات ١٩٩٤، تضع تحديات جديدة أمام التصنيع فى تلك الدول. ولكن قبل التعرض لهذه التحديات وما عساها تتضمنه بالنسبة لمستقبل التصنيع فى الدول النامية، فإننا نتناول تطور أساس تقسيم العمل الدولى باعتبار أن هذا الأساس يشكل ركيزة لجهود التصنيع. وفى هذا السياق نلاحظ تطور الفكر فى مجال نظرية التجارة الدولية من اعتماد المزايا النسبية الاستاتيكية كأساس للتخصص الدولى إلى التأكيد على المزايا النسبية الديناميكية - أو ما يمكن أن نطلق عليه التحول من الفكر التقليدى إلى الفكر الحديث.

إن جوهر نظرية المزايا النسبية (الاستاتيكية) كما هو معروف هو الوفرة النسبية أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. وطبقا لهذه النظرية، فإن **معطيات**

الموارد للبلد هى التى تحدد مجال التخصص الدولى لهذا البلد. وفى هذا الإطار، تكون نقطة البداية هى تحديد مجالات الوفرة النسبية للعناصر، وتحديد السلع الكثيفة فى استخدام تلك العناصر. ويكون على سياسة التصنيع بعد ذلك حفز و/أو دفع الاستثمار نحو هذه المجالات[٣]. بهذا، تعتبر مجالات الميزة النسبية **من المعطيات** التى لا تتغير إلا بتغير ظروف الموارد والتكنولوجيا. وليس ثمة هامش للإستهداف فى إطار نظرية الميزة النسبية بالمفهوم الاستاتيكى. وكل ما يمكن عمله هو التأكد من وجود ميزة نسبية محتملة فى مجال ما، وتوفير قدر من التحفيز والدفع إلى أن تتحول الميزة المحتملة إلى ميزة فعلية.

ومع ذلك فإن التجارب الحديثة فى مجال التصنيع، وبالذات تجربة اليابان وبعدها دول شرق آسيا حديثة التصنيع (أو ما يطلق عليهم: late industrializers)، قد أثبتت أن خلق الميزة النسبية يمكن أن يكون موضوعا للإستهداف بالتركيز على الميزة النسبية الديناميكية. كما أن الفكر الحديث يرتكز على أن الميزة النسبية قابلة لأن تخلق من عدم وأن تضيع إلى الأبد. فى هذا السياق يمكن للبلد، من خلال اتباع سياسة التجارة الاستراتيجية – أى استهداف صناعات معينة وخصها بالدعم والرعاية (Strategic Trade Policy) أو السياسة الصناعية (Industrial Policy) خلق ميزة نسبية من عدم. وتتضمن هذه السياسة قدرا من الحماية والتحفيز للصناعة أو الصناعات المختارة حتى تقف على قدميها وتكتسب القدرة على المنافسة. وهذا يشبه إلى حد ما مسألة حماية الصناعة الوليدة، ولكن سياسة التجارة الاستراتيجية عادة ما ترتبط بتطوير مجالات تكون فيها التكنولوجيا المتطورة ووفورات النطاق هى أساس اكتساب ميزة نسبية.

ويرتبط بهذا مفهوم شاع فى السنوات الأخيرة طوره المتخصصون فى إدارة الأعمال واستراتيجية الشركات، وهو مفهوم **الميزة التنافسية**

(competitive advantage). ومفهوم الميزة التنافسية أكثر اتساعا من مفهوم الميزة النسبية، وأكثر ديناميكية أيضا، **وينطوى على تركيز كبير على دور الدولة بكافة مؤسساتها وبمختلف سياساتها فى خلق الميزة واستمرارها.** وفى هذا الإطار، فإن الميزة التنافسية للدولة هى محصلة أو مفعول مجموعة من العوامل التى ترتبط ببعضها **بصورة تفاعلية** ـ عناصر الإنتاج، الحكومة، الطلب، الصناعات الأخرى، استراتيجية المنشأة، نطاق المنافسة. وتمر الميزة التنافسية بعدة مراحل فى تطورها، تبعا لدرجة توافر عوامل أو محددات المقدرة التنافسية للدولة. ففى المراحل الأولى يكون أساسها عناصر الإنتاج الموروثة (factor driven)، وهنا تتفق مع مفهوم الميزة النسبية بالمعنى التقليدى الشائع. ولكن الميزة التنافسية فى هذه المرحلة تكون هشة وغير مستقرة، إلى أن يتمكن المجتمع من تطويرها من خلال المؤسسات والسياسات وعوامل الإنتاج **المخلوقة** المرتبطة ارتباطاً وثيقا بنشاط البحث والتطوير. (Porter, 1990)

٢- التصنيع فى الظروف العالمية الراهنة

ربما يكون هناك توصيفات متعددة للظروف العالمية الراهنة. وإذا ركزنا على محددات البيئة الاقتصادية العالمية ذات العلاقة بالتصنيع فى الدول النامية، فيمكن القول أن الظروف العالمية الراهنة محكومة إلى درجة كبيرة بالعولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية الاقليمية (الاقليمية الجديدة)، وتباطؤ النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ومن ثم الاقتصاد العالمى ككل. ولعل أهم عناصر عملية العولمة هى تحرير التجارة والاستثمار، كما يتجلى ذلك فى اتفاقات جولة أورجواى المعروفة بالجات ١٩٩٤. وتقتضى مثل هذه البيئة اتخاذ تدابير على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى لتهيئة أفضل الظروف لعملية التصنيع.

أولا: على المستوى الوطنى:

أ) من الأهمية بمكان أن تركز الحكومة على تسريع النمو الاقصادى. فتسريع النمو الاقتصادى يتيح فرصة أفضل لدفع جهود التصنيع، إذ هو يعنى تنامى حجم السوق المحلية وإمكانية أكبر للتصريف فى هذه السوق. وتسريع النمو الاقتصادى يمكن أن يأتى من نمو الإنتاجية فى مراحل تالية، ولكن فى البداية فإن المصدر الرئيسى لتسريع النمو الاقتصادى هو رفع معدل الاستثمار. وحتى يكون المعدل المرتفع للاستثمار قابلا للاستمرار أو مطردا (sustainable)، لابد أن يكون منسجما مع درجة معقولة من الاستقرار الماكرو إقتصادى. هذا يستدعى تجنب المديونية الخارجية الكبيرة أو السياسة النقدية والمالية التوسعية. وهذا يعنى أن تأمين معدل مرتفع للاستثمار يتطلب معدلا مرتفعا للادخار المحلى. ذلك ما تؤكده تجارب الدول التى حققت تصنيعا سريعا فى إطار معدل مرتفع للنمو الاقتصادى، مثل دول شرق آسيا (World Bank, 1993). ومن جانب آخر، فمن الضرورى تحاشى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية **بصورة مفرطة**، نظرا لما يترتب على ذلك من تعريض الاقتصاد لخطر الصدمات الخارجية، كما توحى بذلك تجربة دول أمريكا اللاتينية (Hirst & Thompson, 1998). يضاف إلى ذلك أنه فى ظل تباطؤ النمو فى الاقتصادات المتقدمة، يصبح تكرار أو استنساخ تجربة النمور الآسيوية فى النمو السريع عن طريق التصنيع أمرا اقل احتمالا. (Pack, 1989).

ب) إن التحول إلى القطاع الخاص (أو ما يسمى الخصخصة) فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا يعنى الانسحاب الكامل للدولة من مجال الاستثمار. ومن الضرورى لدفع جهود التصنيع استخدام جزء من حصيلة بيع مشروعات القطاع العام لإنشاء صناعات جديدة. فإلقاء العبء

الأكبر فى إنشاء الصناعات على القطاع الخاص وحده لا يتيح أفضل الظروف لإنجاز مهمة التصنيع. ولابد من أن تضطلع الدولة بدور فاعل فى هذا المجال – ذلك ما تؤكده تجربة الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا. وسوف نتعرض فيما بعد لدور الحكومة فى التصنيع من واقع تجربة هذه الدول.

جـ) وإذا كانت البيئة التى يسودها الاستقرار الماكرو إقتصادى ضرورية لتعزيز جهود التصنيع كما أوضحنا، فإنه يصبح من الضرورى تجنب الآثار المقوضة للاستقرار والتى تترتب على تدفق الاستثمار الأجنبى فى الحافظة (Foreign Portfolio Investment- FPI). وفى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح، كما فى حالة مصر، تكون هناك حاجة لوضع بعض القيود على حركة رؤوس الأموال، والتحوط إزاء الدين قصير الأجل المقوم بعملات أجنبية. وقد أوضحت أزمة البيزو فى المكسيك خلال ١٩٩٤–٩٥ وبعدها الأزمة المالية فى دول شرق آسيا ابعاد هذه المشكلة بجلاء (عبد الخالق، ١٩٩٨ ;Tobin, 1998). ويرتبط بهذه النقطة أيضا ضرورة تحاشى تثبيت أسعار الصرف أو ربطها. فكما أثبتت أزمة المكسيك وأزمة دول شرق آسيا، فإن الأخذ بنظام ربط سعر الصرف (pegged exchange regime) مع تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات يعرض الاقتصاد لمخاطر الانهيار المالى بمفعول تحركات رأس المال لأغراض المضاربة.

ثانيا: على المستوى الإقليمى

إن تكوين تكتل إقليمى أمر حيوى لأنه يمكن البلاد الصغيرة الداخلة فى التكتل من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وبالتالى تخفيض التكلفة المتوسطة. وهذا يمكن البلد، ضمن أعضاء التكتل الاقليمى، من اجتذاب قدر أكبر من

الاستثمارات الأجنبية. كما أنه يتيح للحكومة (الدولة) أن تلعب دورا أكبر فى رفع معدل الاستثمار. وأخيراً، فإن تكوين تكتل إقليمى يعزز القدرة التفاوضية لأعضائه فى مجال نقل التكنولوجيا والشروط الأخرى لتدفق الاستثمارات الأجنبية. وكل هذه الأمور حيوية لدعم ودفع جهود التصنيع. وتجدر الإشارة الى أنه فى إطار الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية ، يظل المجال مفتوحا، بشروط معينة، لإنشاء كيانات تجارية إقليمية.

ثالثا: على المستوى الدولى

إن البيئة الاقتصادية "المعولمة" التى تواجهها الدول النامية، ومنها مصر، تحمل مخاطر كثيرة على جهود التنمية والتصنيع فى هذه الدول. فتلك البيئة يروج لها فى الدوائر الرأسمالية بدعاوى وحجج الكفاءة والمنافسة والملعب المنبسط (Level-playing field). وتجد تجسيدا لها فى برامج التثبيت والتكيف الهيكلى طبقا لفلسفة بريتون وودز، وفى تحرير التجارة طبقا لقواعد الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية (WTO). وجوهر الأولويات هنا واضح. التجارة أولا، ثم التنمية بعد ذلك. وهذا، فى تقديرنا، يحمل خطر تكريس الداروينية فى المجال الاقتصادى.

والمطلوب على المستوى الدولى، فى إطار مجموعة الـ ١٥ مثلا[٤]، هو تقييم النتائج التى أسفرت عنها اتفاقات جولة أورجواى (الجات ١٩٩٤) قبل الانتقال الى جولة الألفية. فالواضح أن هذه الاتفاقات الأخيرة قد خلقت بيئة اقتصادية دولية غير مواتية بالنسبة للدول النامية، فضلا عن انها قد ادت الى تنامى نفوذ منظمة التجارة العالمية على حساب الدور الذى يلعبه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد). ومعلوم ان هذه المنظمة الاخيرة قد انشئت من منطلق أن التجارة تتفرع عن التنمية وليس العكس.

ومن أهم المسائل التى هى بحاجة إلى مراجعة من منظور التصنيع فى الدول النامية نظام التعريفة المتصاعدة (escalated tariff) الذى تأخذ به الدول المتقدمة، والذى يتضمن تمييزا ضد الصادرات الصناعية من الدول النامية. فتخفيض التعريفة على العموم (across-the-board) لا يقضى على هذا التحيز، لأنه يخفض **متوسط** التعريفة الجمركية، دون أن يعدل **هيكلها**، وبالتالى لا يتيح للصادرات الصناعية للدول النامية درجة أكبر من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

ونتناول فيما يلى إمكانيات وحدود إتباع إستراتيجية تصنيع تقوم على دور فاعل للدولة فى إطار التزامات جولة أورجواى. ونميز هنا بين الفلسفة العامة التى حكمت الجات ١٩٩٤ (والتى أشرنا إليها بثلاثية المنافسة والكفاءة والملعب المنبسط) وبين نصوص بعينها ضمن منظومة اتفاقات الجات ١٩٩٤ تمس بصورة مباشرة جهود الدولة ودور الحكومة فى مجال التصنيع. فالفلسفة العامة بثلاثيتها مضمونها أن السياسة التجارية، وكذلك السياسة الصناعية، لم تعد شأنا وطنيا خالصا ولم تعد من أعمال السيادة المطلقة. فإرادة الدول هنا أصبحت مقيدة بقيود يضعها المجتمع التجارى الدولى كما قننتها الجات ١٩٩٤.

ومن بين نصوص الجات ذات الصلة المباشرة بدور الدولة فى مجال التصنيع: النصوص المتعلقة بالتدابير التجارية التى تتخذ لأغراض ميزان المدفوعات، والأحكام المتصلة بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، والإتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة عن تدابير مقاومة الإغراق، والإتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)، والإتفاقية الخاصة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة(TRIPS)، والإتفاقية بشأن الإعانات والتدابير المقابلة (المضادة).

والنزعة العامة لهذه النصوص فى مجموعها هى تقييد سلطة الدولة فى إدارة الشأن الاقتصادى الوطنى. ولكن السؤال الأهم هو: هل تقضى هذه النصوص على أى إمكانية حقيقية لإتباع سياسة للتجارة الاستراتيجية أو سياسة صناعية (Trade and Industrial Policy) على النحو السابق تحديده؟ فلنستعرض أولا تلك النصوص بإيجاز.

(i) **التدابير التجارية التى تتخذ لأغراض ميزان المدفوعات:** يسمح الجات ١٩٩٤ للعضو، بشروط معينة، باتخاذ تدابير مقيدة للاستيراد لأغراض تتعلق بحالة ميزان المدفوعات[٥] لفترة مؤقتة وعلى أساس تفضيل التدابير ذات الأساس السعرى (price-based) للتحكم فى المستوى العام للواردات. وإذا تعذر بهذه التدابير مواجهة الحالة الحرجة لميزان المدفوعات، فيسمح عندئذ باللجوء للقيود الكمية. ولا يجوز تطبيق تدابير تقييد الاستيراد المتخذة لأغراض ميزان المدفوعات **إلا للتحكم فى المستوى الكلى للواردات** وفى حدود ما هو ضرورى لأغراض الميزان. ومع ذلك، يجوز للأعضاء استثناء "المنتجات الضرورية" من الرسوم الإضافية[٦].

(ii) **أما عن الأحكام المتعلقة بالإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة:** فإن الجات منذ البداية فى ١٩٤٧، وبنص المادة ٢٤، تجيز من حيث المبدأ إنشاء إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة بين مجموعة من الأعضاء استثناء من شرط الدولة الأولى بالرعاية (MFN). وقد تضمن الجات ١٩٩٤ مذكرة تفاهم على تفسير المادة الرابعة والعشرين بهدف إيجاد فهم مشترك لالتزامات الأعضاء بموجب الفقرة ١٢ من تلك المادة. وتشترط الجات ألا يترتب على الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة تحويل للتجارة (trade diversion). ويلزم الجات الأعضاء بتقديم إخطارات إلى منظمة

التجارة العالمية عن الاتحادات الجمركية او مناطق التجارة الحرة، متضمنة الإطار الزمنى المفترح والتدابير المطلوبة لاستكمال العملية[٧].

(iii) **أما عن تدابير مقاومة الإغراق:** فقد تم تحديدها فى المادة السادسة من اتفاقية الجات ١٩٩٤، التى شملت أيضا اتفاقا بشأن تطبيق هذه المادة. وقد جاء فى الاتفاق تحديدات أكثر تتصل بمفهوم الإغراق، وكيفية الاستدلال على وجوده، وتحديد الضرر الناتج عنه، وتعريف الصناعة المحلية، وإجراءات التحقيق والتدابير المؤقتة، وفرض رسوم مكافحة وجبايتها ومدة سريانها. وتنص المادة ١٥ من هذا الاتفاق على التزام البلاد المتقدمة الأعضاء بأن تولى اهتماما خاصا لوضع البلدان النامية الأعضاء عند بحثها طلبات اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق، بحيث يجرى "استكشاف العلاجات البناءة التى ينص عليها هذا الاتفاق قبل تطبيق رسوم مكافحة الإغراق حيثما كان من الممكن أن تؤثر على المصالح الأساسية للبلدان النامية الأعضاء".

(iv) **الاتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)**

هى من أكثر عناصر منظومة الجات ١٩٩٤ اتصالا بموضوع التصنيع فى الدول النامية. وهذه الاتفاقية، كما جاء فى مقدمتها ،تنطلق من الرغبة فى "تعزيز التحرير الواسع والتدريجى للتجارة العالمية لتيسير الاستثمار عبر الحدود من أجل زيادة النمو الاقتصادى لكل الشركاء التجاريين وخاصة البلدان النامية الأعضاء مع ضمان حركة المنافسة". وتطبيقا لذلك، فإنها تنص (م٢) على أنه لايجوز لأى **عضو** أن يطبق تدابير للاستثمار متصلة بالتجارة لا تتفق مع أحكام المادة ٣ والمادة ١١ من الجات ١٩٩٤ (بخصوص مبدأ المعاملة الوطنية والحظر العام للقيود الكمية، على التوالى).

وبالتالى تلتزم الدول **الأعضاء بعد فترة انتقالية (مدتها سنتان للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا)** بالتخلص من تدابير الاستثمار التى تشترط شراء المنشأة أو استخدامها لمنتجات محلية، أو التى تقيد استيراد المنشأة بما يتناسب مع صادراتها أو مع تدفقات النقد الأجنبى التى ترجع إليها، أو التى تفرض على المنشأة ضرورة تصدير إنتاجها جزئيا أو كليا. ويلاحظ أن هذه الاتفاقية (م٤) تجيز للبلدان النامية الأعضاء الخروج **مؤقتا** على أحكام المادة ٢ إلى الحد وبالطريقة التى تسمح بها المادة ١٨ من الجات ١٩٩٤ والتفاهم بشأن أحكام ميزان المدفوعات فى الجات ١٩٩٤ والإعلان الخاص بالتدابير التجارية المتخذة لأغراض ميزان المدفوعات المعتمد فى ١٩٧٩/١١/٢٨. وثمة محاولات وضغوط شديدة من جانب الدول المتقدمة الأعضاء فى الجات للوصول إلى نص جديد لاتفاقية متعددة الأطراف عن الاستثمار تلزم الدول المضيفة للاستثمار الأجنبى بضمان النفاذ الحر والمعاملة الوطنية للمستثمرين الأجانب (Nayyar, 2000).

(v) الاتفاقية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:

على النقيض من النزعة العامة فى الجات ١٩٩٤ وهى التحرير، فإن الإتفاقية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تنزع الى التقييد. فهى تنص صراحة على التزام كل من البلدان الأعضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التى تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وشرط المعاملة الوطنية (م ٣)، وعلى أن أى ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطنى أى بلد آخر فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء الآخرى (شرط

البلد الأولى بالرعاية، م٤)[٨]. لكن الإتفاقية تجيز للبلدان الأعضاء عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة فى القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فيها، بشرط أن تتسق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالى.

وقد وضعت الاتفاقية قيودا أكثر صرامة لحماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وأهم هذه القيود من منظور البيئة الدولية للتصنيع ما يلى:

- وضع حد أدنى لمدة التسجيل للعلامات التجارية ٧ سنوات، تجدد بلا حد أقصى (م١٨).

- وضع حد أدنى لمدة الحماية للتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة ١٠ سنوات (م ٢٦، ٣٨).

- وضع حد أدنى لمدة الحماية لبراءات الاختراع ٢٠ سنة (م ٣٣).

وفى إطار الترتيبات الإنتقالية لتنفيذ الإتفاقية، أعطيت البلدان النامية الأعضاء حق تأخير التطبيق لفترة زمنية مداها ٥ سنوات أخرى بالنسبة للأحكام المتصلة بحماية المنتجات المغطاة ببراءات اختراع (م ٦٥).

(vi) الاتفاقية بشأن الإعانات والتدابير المضادة:

تميز هذه الاتفاقية بين ثلاثة أنواع من الإعانات: إعانات محظورة (Prohibited)، وإعانات تبرر اتخاذ خطوات وربما إقامة دعوى (Actionable)، وإعانات لا تبرر إقامة دعوى (Non-actionable). **فالإعانات المحظورة** هى إعانات التصدير والإعانات التى تعطى مقابل استخدام المنتجات المحلية بدلا من المنتجات المستوردة (م٣ من الاتفاقية).

أما الإعانات التى تبرر إقامة دعوى، فهى أية إعانات تنتج آثارا سلبية على مصالح عضو آخر، ومن ثم يحق له طلب التشاور مع العضو المعنى (م٥). فإذا فشلت المشاورات، ينتقل النزاع إلى جهاز تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للإعانات التى لا تبرر إقامة دعوى، فهى فى حكم المسموح بها، على أساس أنها ليست خصوصية (Specific) – أى ليست محصورة فى مؤسسة بعينها (م٨). وعلى وجه الحصر، تحدد الاتفاقية ثلاثة مجالات للدعم المسموح به: إعانات البحوث والتطوير، وإعانات المناطق الفقيرة (بمقتضى إطار للتنمية الإقليمية)، وإعانات لتكييف المرافق القائمة مع الشروط البيئية المستحدثة. وتجيز المادة (١٠) من الاتفاقية للعضو المتضرر فرض رسم خاص لمواجهة أى إعانة منحت، لكن لا يتم ذلك إلا عملا بالتحقيقات التى تكون قد بدأت بالفعل.

وتنص الاتفاقية بشأن الإعانات والتدابير المضادة على معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأعضاء فى الجات (المادة ٢٧) . فبالنسبة للبلدان الأقل نموا (طبقا لتصنيف الأمم المتحدة) والبلدان النامية التى يقل متوسط ناتجها المحلى الإجمالى للفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا (طبقا لبيانات البنك الدولى)، تعفى من حظر إعانات الصادرات (المادة ٣ فقرة ١(أ)). أما البلدان النامية الأخرى فتعطى مهلة ٨ سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، قابلة للمد (بموافقة لجنة الإعانات والتدابير المضادة)، قبل تطبيق حظر إعانات الصادرات. كما تعفى البلدان النامية الأعضاء من حظر إعانات استخدام المنتجات المحلية (المادة ٣، فقرة ١(ب)) (ونسميها تعميق التصنيع) لمدة ٥ سنوات. كما تعفى البلدان الأعضاء الأقل نموا من هذا الحظر لمدة ٨سنوات، من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٣- تحديات المستقبل بالنسبة للتصنيع فى الدول النامية:

فى ضوء هذا الاستعراض السريع لأهم أحكام الجات ١٩٩٤ ذات العلاقة بالتصنيع فى الدول النامية، نخرج بمجموعة من الاستنتاجات حول طبيعة البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة فى بعض جوانبها والتحديات التى تواجه الدول النامية. **أول** هذه الاستنتاجات، أن الجات ١٩٩٤ وإن لم تغلق الباب تماما فى وجه جهود التصنيع فى الدول النامية، إلا أنها قد ضيقت كثيرا فتحة هذا الباب. فطبقا للنظام الجديد، لم يعد مسموحا حماية الصناعة الوليدة، أو تقديم الدعم. وتظهر بيانات الملحق مدى التقييد الذى اعترى حرية الدولة فى استخدام أدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية المختلفة بموجب اتفاقات جولة أوراجواى. **ثانيها**، أنه قد تقلصت بشدة درجات الحرية المتاحة أمام الدول الأعضاء فى هذا المجال فى ظل النظام التجارى الجديد، بالمقارنة بذلك النظام الذى ساد منذ اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ وحتى ظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥[٩]. **وثالثها**، أنه تبقى هناك إمكانية لإنجاز شئ فى مجال التصنيع، رغم كل ذلك. وهذا يظل مرهونا بمدى قدرة البلد على الإفادة من فترات السماح الانتقالية فى المجالات المختلفة من ناحية، وبمدى استطاعة البلد "استثمار" غموض الكثير من الأحكام من ناحية أخرى (مثل تعبير "المنتجات الضرورية" فى مجال التدابير التجارية التى تتخذ لأغراض ميزان المدفوعات، وتعبير "القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية" فى مجال جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتعبيرات "إيلاء اهتمام خاص لوضع البلاد النامية الاعضاء"، و"استكشاف العلاجات البناءة" و "التأثير على المصالح الأساسية للبلدان النامية الأعضاء" فى مجال بحث الدول المتقدمة الأعضاء لطلبات الإغراق).

وهناك من يعتقد أن الانتقاص من سلطة الدولة للتدخل لإنجاز التصنيع كنتيجة للنظام التجارى العالمى الجديد هو فعليا أقل مما يبدو من ظاهر الأشياء

للوهلة الأولى(Amsden, 2000). وأن الدولة التنموية المحدثة (Neo-developmental State) قد اقتنصت هذه الفرصة فى البلاد حديثة التصنيع. ومن أمثلة ذلك قيامها بعقد اتفاقات التجارة الإقليمية (RTAs)، واستخدام رسوم مكافحة الإغراق وتدابير الوقاية، وتقديم الدعم فى مجالات محددة[١٠]. وترى Amsden أن اتفاقية تدابير شئون الاستثمار لا تمنع الدول النامية من استبقاء متطلبات المكون المحلى أو أحكام موازنة التجارة[١١]، أو اشتراط نسبة صادرات ١٠٠% لمناطق التصدير (Export processing zones).

بل إن هناك من الكتاب من يذهب إلى ابعد من ذلك، ليؤكد أن عضوية الجات ومنظمة التجارة العالمية لا تعنى بأى حال تجريد البلاد النامية من أهم سلاح فى يدها لضمان التصنيع والتنمية. وطبقا لوجهة النظر هذه لا تضمن الجات حكما بحظر الضرائب الجمركية شبيه بحكم المادة (١١) بحظر القيود الكمية وغير التعريفية. (كممثل لهذا الاتجاه، النجار، ١٩٩٩). وبالتالى، فالبلاد النامية تملك الحرية فى فرض ضريبة جمركية على الواردات **أيا كان الغرض من فرضها وأيا كان مستواها**. فمن حق هذه الدولة بناء على ذلك فرض الضريبة بغرض الحماية (لصناعتها الوطنية- وليدة كانت أو غير وليدة)، أو بغرض الجباية، أو مواجهة عجز ميزان المدفوعات. كما يشير أنصار هذا الرأى إلى أن المادة (١١) لا تتضمن حكما مطلقا بتحريم القيود الكمية أو غير التعريفية، بل إنها تسمح باستثناءات فى بعض الحالات. ومن أهم الاستثناءات ما جاء بالمادة (١٢) من الجات ١٩٩٤، وبموجبه يكون للدول الأعضاء الحق فى فرض قيود كمية على الواردات لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.

ولعل (المادة ١٨) هى من أهم نصوص الجات التى يستند إليها أنصار هذا الاتجاه القائلين بان عضوية الجات ومنظمة التجارة العالمية لا تجرد البلاد النامية من أهم سلاح فى يدها لتحقيق التصنيع والتنمية. فالمادة (١٨) والتى

تحمل عنوان "المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية"، فى فهم هؤلاء، قد وسعت من نطاق الاستثناء الوارد بالمادة (١٢) بالنسبة للبلاد النامية فى اتجاهين. **الاتجاه الأول**، هو التخفيف على الدول النامية بالنسبة للشروط اللازمة للالتجاء إلى وضع قيود كمية لحماية ميزان المدفوعات. **والاتجاه الثانى**، هو تقرير حق البلاد النامية فى استخدام القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية التى تعتبر ضرورية للتنمية، سواء كانت وليدة أو غير وليدة. والقيد الوحيد الوارد فى المادة (١٨) على هذا الحق هو ألا توجد وسيلة أخرى متفقة مع أحكام الجات ولها نفس فعالية القيود الكمية فى إنشاء الصناعة المعنية أو تنميتها (النجار، ١٩٩٩: ١٥-١٦).

الخلاصة حسب تعبير أحد أنصار هذا الاتجاه هى "خطأ الرأى القائل أن الجات يرغم الدول النامية على فتح أسواقها أمام منافسة غير متكافئة مع صناعات البلاد المتقدمة. (لأن) عضويتها فى الجات أو منظمة التجارة العالمية لا تحرمها من استخدام الضريبة الجمركية لأى غرض تشاء ولا تحرمها من استخدام القيود الكمية وغير التعريفية لحماية ميزان المدفوعات أو دفع عملية التصنيع من أجل التنمية". (النجار، ١٩٩٩: ١٦).

ولكن هذا التقييم للنظام التجارى الجديد الذى تهيمن عليه منظمة التجارة العالمية يميل فى تقديرنا إلى التهوين من شأن القيود التى يضعها ذلك النظام على الدول النامية الأعضاء. ونسوق لذلك عدة أسباب، تتعلق بفهم المادة (١٨) من الجات ١٩٩٤، والمفاهيم الخاصة بتدابير ميزان المدفوعات، وإهمال أحكام الاتفاق الخاص بالدعم والإجراءات المضادة، وأحكام إتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وأحكام إتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

أولا : بالنسبة لفهم المادة (١٨) من الجات ١٩٩٤، يستفاد من أنصار هذا الاتجاه أن الاستثناءات المقررة بموجب هذه المادة هى استثناءات موحدة المضمون مطلقة المدى والنطاق، أى أنها تنطبق كلها على جميع الدول النامية، وأن هذه الدول تتمتع بالاستثناءات لأى فترة تراها. وهذا غير صحيح. فالمادة (١٨) لا تعامل الدول النامية جميعا على قدم المساواة بالنسبة للاستثناءات التى تنص عليها، بل هى تميز بين مجموعتين من الدول النامية طبقا للشوط الذى قطعته على طريق التنمية الاقتصادية. **الأولى** هى الدول التى مازالت فى المراحل الأولى للتنمية، **والثانية** هى تلك التى قطعت شوطا أكبر على هذا الصعيد. وبصرف النظر عن الغموض فى التعبير وأساس التفرقة بين النوعين من البلاد النامية، فالمهم هو أن **المجموعة الأولى** تستفيد بالاستثناءات من حظر استخدام القيود الكمية وغير التعريفية، ومن الاستثناء من حظر تقديم الدعم الحكومى للمشروعات. أما **المجموعة الثانية**، فلا تستفيد إلا من الاستثناء الأخير فقط (قارن الفقرات ٧، ٩، ١٣، ٢٢ من المادة ١٨). كما أن الدول، وهى تطبق هذه الممارسات الاستثنائية، تخضع للشروط الإجرائية المعتادة: الإخطار المسبق، والتشاور مع الدول التى تتأثر بها، والمراجعة الدورية مرة كل عامين. وإذا قدرت الجات أن القيود الكمية المفروضة من جانب أحد الأعضاء من الدول النامية لم تعد مبررة، فعلى العضو أن يبادر بإلغائها. وإذا رفض، فإنه يتعرض لإجراءات انتقامية (retaliatory measures) بواسطة الأعضاء المضارين (الفقرة ١٢ من المادة ١٨)[١٢].

ثانيا : بالنسبة للتفاهم على أحكام ميزان المدفوعات، فإن هذا التقييم يتجاهل أن مذكرة التفاهم التى أضيفت مع إتفاقات جولة أورجواى قد تشددت فى تطبيق التدابير (فقرة٣) وفى عملية التشاور (فقرة٦). فالفقرة ٣ من مذكرة التفاهم على أحكام ميزان المدفوعات تقضى بأن يعمل الأعضاء على تجنب فرض قيود كمية

جديدة لأغراض ميزان المدفوعات، إلا إذا تعذر على التدابير ذات الأساس السعرى، بسبب الحالة الحرجة لميزان المدفوعات، إيقاف التدهور الحاد فى حالة المدفوعات الخارجية. بل إن هذه الفقرة من مذكرة التفاهم أضافت تدابير ليس لها وجود بنص المادة (١٢)، حيث فرضت على العضو فى الحالات التى يطبق فيها قيودا كمية أن يقدم تبريرا للأسباب التى جعلت التدابير سعرية الأساس أداة غير كافية للتصدى لحالة ميزان المدفوعات. كما فرضت على العضو الذى يستبقى قيودا كمية أن يحدد فى المشاورات التالية مدى التقدم فى تخفيضه لوقع مثل هذه التدابير وأثرها التقييدى.

ثالثا : أنصار هذا الرأى يهملون تماما الأحكام التى جاءت بها إتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد رأينا من العرض الموجز لهذه الإتفاقية فى مكان سابق من هذا الجزء أن هذه الإتفاقية تقيد الحكومات فى الدول النامية فى تطبيق ما تراه مناسبا من إجراءات لتنظيم عمل مشروعات الاستثمار الأجنبى. فهى تلزم البلاد النامية بالانصياع لشرط المعاملة الوطنية والحظر العام على القيود الكمية (المادة ٢ من الاتفاقية). وفى تقديرنا أن الرخصة التى أعطتها المادة (٤) من هذه الاتفاقية للدول النامية الأعضاء بالابتعاد عن أحكام المادة (٢) لا تغير كثيرا من هذا الوضع. كما لا يلقى أنصار هذا الاتجاه بالا لإتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وقد رأينا أن هذه الإتفاقية ترفع من تكلفة التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية، وبالتالى تجعل ارتياد هذه الدول مجال التكنولوجيا المتوسطة (middle technology) أكثر صعوبة من ذى قبل.

كما يقلل أنصار هذا الرأى أيضا من شأن الإتفاقية الخاصة بالدعم والإجراءات المضادة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية هى من أهم عناصر الجات ١٩٩٤ التى تجرد سلطة الحكومة فى الدول النامية من أهم الأسلحة المطلوبة لضمان التصنيع والتنمية. ويتجاهل هؤلاء حقيقة أن إتفاقات جولة

أورجواى، ومنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية، تتضمن تحويل سلطة اتخاذ القرارات فى عدد من المجالات من المستوى الوطنى إلى مستوى المنظمة الجديدة ممثلة للمجتمع التجارى الدولى أو على الأقل تعلق اتخاذ القرارات على التشاور مع الأطراف المعنية (العيسوى، ١٩٩٥).

رابعا: إن الجات ١٩٩٤ تضمنت تعديلات جوهرية فى إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية (Special and Differential Treatment – SDT) التى تم إقراره رسميا فى جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وقد قصد بالأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، من حيث الأصل، أن تأخذ فى الاعتبار تباين الظروف والإمكانيات بالنسبة لمختلف الأعضاء. وكذلك تضمنت تلك الأحكام تحسين شروط نفاذ الأعضاء المستفيدين إلى الأسواق وإعفاءهم من بعض الضوابط التجارية متعددة الأطراف. ولكن اتفاقات جولة أورجواى، فى تغليبها لفلسفة الملعب المنبسط، تخلت عن معظم أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية شكلا وموضوعا. فقد أحلت الفترات الانتقالية والفوارق فى عتبات الالتزام محل الإعفاء من قواعد محددة. ولذلك فإن قصر الفترات الإنتقالية التى تعكس الإطار المستجد للمعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية فى إطار الجات ١٩٩٤ جعلها غير كافية وغير ملائمة لتطوير قدرات تلك الدول على الاستثمار والتجارة (Oyejide, 2000).

ولكن للمسألة وجها آخر. فالنظام التجارى الدولى الجديد يقلل كثيرا حرية الدولة فى استخدام السياسة الصناعية والسياسة التجارية والسياسة التمويلية (Financial Policy) كآليات استراتيجية للتدخل من أجل دفع التصنيع. وقد أثبتت تجربة التصنيع الناجحة خلال النصف الثانى من القرن العشرين فى اليابان والدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا فعالية هذه السياسات. (Amsden, 1989; Wade, 1991; Chang, 1996). لكن النظام التجارى الدولى الذى تهيمن عليه

منظمة التجارة العالمية لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف القادمين الجدد إلى ساحة التصنيع. وبالمقارنة، فقد كان هامش المناورة فى ظل الجات قبل جولة أورجواى أكبر منه فى ظل النظام الجديد (Nayyar, 2000). ويزيد من تعقيد مشكلة التصنيع فى الدول النامية المشروطية التى تتعرض لها دول العجز من قبل مؤسسات بريتون وودز فى سياق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى والتى تتطلب إلغاء ضوابط النشاط الصناعى (الضوابط على المشروعات الصناعية)، والخصخصة، وتحرير التجارة، والتحرير المالى[١٣]. ومع ذلك هناك من يرى أن المنظور الديناميكى لأدوات السياسة الصناعية يمثل حجر أساس فى فكر الجات الحديث تجاه التدخل الحكومى كأمر مسموح به (عبد اللطيف، ٢٠٠٠).

إن قواعد اللعبة فى ظل النظام الجديد غير متماثلة بالنسبة لمحتواها وغير عادلة بالنسبة لمحصلتها. فالقواعد تختلف باختلاف المجال. وهناك قواعد تحكم سلوك بعض الأطراف دون البعض الآخر. وهناك ضغوط لإقحام موضوعات بذاتها على جدول أعمال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[١٤]. (Nayyar. 2000).

ومن المهم أن نسجل أن الاستعراض السابق للجدل حول طبيعة النظام التجارى الدولى الجديد، وبالذات جوانبه المتصلة بإمكانيات إنجاز الدول النامية للتصنيع فى ظله، يستند **إلى النصوص** التى تضمنتها اتفاقيات جولة أورجواى. ولكن أيا كانت طبيعة الأحكام التى يتضمنها الجات ١٩٩٤، فإن النتائج تتوقف فى النهاية على مدى الالتزام بتلك الأحكام فى **التطبيق**. وقد ظهر ذلك جليا فى سياق المناقشات التى دارت حول أسباب فشل الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل خلال نوفمبر- ديسمبر ٢٠٠٠ وبالتالى تأجيل تدشين جولة الألفية. فقد كانت فى مقدمة أولويات الدول النامية بالنسبة لجدول أعمال تلك الجولة استعراض مشكلات تنفيذ اتفاقات جولة أورجواى أولا، قبل مناقشة

أية قضايا جديدة. ومن هذه المشكلات ، فشل الدول المتقدمة الأعضاء فى تنفيذ العديد من الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية فى اتفاقيات جولة أورجواى. ومنها أيضا عدم تنفيذ القرار الصادر من الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مراكش فى إبريل ١٩٩٤ بخصوص تعويض الدول الأقل نموا والدول المستوردة الصافية للغذاء (نتيجة للأحكام التى تضمنتها اتفاقية الزراعة بتخفيض الدعم). وهناك أيضا عدم تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها فى إطار اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بنقل التكنولوجيا وتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية. يضاف إلى ذلك إساءة الدول المتقدمة الأعضاء استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والدعم لعرقلة نفاذ منتجات الدول النامية ذات الميزة النسبية إلى أسواق الدول المتقدمة، والتفاف تلك الدول حول أحكام اتفاقية المنسوجات والملابس لاستمرار حماية أسواقها إزاء صادرات الدول النامية[١٥]. (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ١٩٩٩).

من هنا كان منطقيا أن ينص **إعلان بانكوك** الصادر عن مؤتمر الانكتاد العاشر الذى عقد فى فبراير ٢٠٠٠ **بعنوان "الحوار الشامل والانخراط الديناميكى"** (الفقرة ١٠):

"يؤكد المؤتمر على الالتزام بنظام تجارى متعدد الأطراف يكون عادلا، ومبنيا على القواعد، ويعمل بطريقة غير تمييزية وشفافة، وبأسلوب يحقق منافع لكل البلاد، خصوصا البلدان النامية. وهذا يتضمن، بين أشياء أخرى، تحسين النفاذ إلى الأسواق للسلع والخدمات التى تهم الدول النامية، **وحسم القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ الكامل للمعاملة الخاصة والتفاضلية (للدول النامية)**، وتسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة الفنية، وينوه المؤتمر بضرورة "بذل جميع الدول والمنظمات

الدولية أقصى ما فى وسعها لضمان تحقيق النظام التجارى متعـــدد الأطـــراف غايته فى إدماج سائر الدول، وبالذات الأقل تقدما، فى الاقتصاد العالمى".

فى ضوء الاستعراض السابق لطبيعة النظام الاقتصادى العـــالمى (البيئـــة الاقتصادية العالمية) نطرح السؤال: ماذا بقى فى أيدى الدول النامية لكى يمكنـــها من تحقيق التصنيع؟ وهل سد الطريق تماما أمام القـــادمين الجـــدد إلـــى حلبـــة التصنيع بمفعول البيئة الاقتصادية الجديدة؟ يمكن إجمال القـــول فـــى معـــرض الإجابة على هذا السؤال بأن فرص التصنيع فى الدول النامية قد تقلصت كثـــيرا، وأن طريق التصنيع صار وعرا بفضل الحواجز والموانع التى خلقتـــها إتفاقيـــة الجات ١٩٩٤، والتى تكرسها منظمة التجارة العالمية. ويتضح ذلـــك بفحـــص المعلومات الواردة فى الملحق الخاص بأدوات السياســـة التجاريـــة والسياســـة الصناعية للدول النامية قبل وبعد الجات ١٩٩٤. فقبل دخول الجات ١٩٩٤ حيز التنفيذ، كان هناك مجال كبير لتقييد الواردات ولتحفـــيز الصـــادرات. بالنســـبة للواردات تعددت وسائل التقييد لتشمل التعريفة والحصص والحظر والـــترخيص والإتاوات واحتكار الدولة والترتيبات الجمركية الإضافية. وقد بلغ عـــدد أدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية المتاحة حوالى ٢٥ أداة استخدمت فى البلاد المختلفة فى أوقات مختلفة لتقييد الواردات. وتضم القائمة الواردة فـــى الملحـــق فضلا عن التعريفة الجمركية التعريفة الفصلية والحصة التعريفيـــة والإتـــاوات الخاصة والمتغيرة والضرائب الحدودية ورسوم مكافحـــة الإغـــراق والرســـوم المضادة (أو التعويضية) وحظـــر الاســـتيراد والحصـــص (الكليـــة والثنائيـــة والموسمية) وتصاريح الاستيراد ووضع حد أدنى للسعر والترخيص المشـــروط واحتكار الدولة للاستيراد وإجراءات التقييم الجمركى والمعايير والمواصفـــات. وقد تقلصت قائمة **أدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية الى حوالى ١٤ أداة فقط بعد نفاذ اتفاق الجات ١٩٩٤. فلم يعد حظر الاستيراد أو التصاريح أو**

احتكار الدولة جائزا فى البيئة التجارية الجديدة. ومن بين الحصص الكلية والثنائية والموسمية، لم يبق جائزا إلا الحصص الكلية. **وبالنسبة لأدوات تحفيز الصادرات، فقد تقلصت بشدة بعد الجات ١٩٩٤ ليصبح عددها حوالى ثلث ما كان عليه قبل الجات ١٩٩٤.** وأصبح من غير الجائز **استخدام أدوات معينة لتحفيز الصادرات لعبت دورا هاما فى تجربة التصنيع فى دول مثل كوريا الجنوبية.** فلم يعد جائزا **منح أسعار فائدة مخفضة للمصدرين ولا منحهم أولوية الحصول على قروض للاستثمار. ولم يعد جائزا تقديم تراخيص أو حصص استيراد مرتبطة بالتصدير أو تقديم مخصصات من النقد الأجنبى** للمصدرين أو منحهم أولوية الحصول على قروض بالنقد الأجنبى أو منحهم إعانات تصدير مباشرة أو حتى تخفيضات على أسعار الشحنات. **ولم يعد جائزا من أدوات تحفيز الصادرات سوى السماح بالإهلاك المتسارع وتوفير البنية الأساسية مجانا ونفقات البحث والتطوير وتغطية تكاليف أنشطة التصدير للخارج.** (انظر الملحق (١/١) لمزيد من التفصيل). وإذا كان جوهر التصنيع هو رفع الإنتاجية وزيادة التنافسية، فإن التحولات التى جاءت فى سياق اتفاقات مراكش تجعل مهمة التصنيع أكثر صعوبة مما كانت فى السابق.

يبدو إذن أن الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية تعبران عن نزعة معادية للتصنيع. وتتبلور هذه النزعة فى شعار "حرية التجارة فوق كل شىء" (free trade uber alles)، كما تجسده الأعمدة الثلاثة للنظام التجارى الدولى الجديد: حرية التجارة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية. صحيح أن إتفاقات مراكش تعترف بالوضعية الخاصة والتفاضلية للدول النامية، ولكنها لا تنظر إليها باعتبارها نتاج فوارق هيكلية بل على أنها فجوات يمكن سدها بآجال أطول لتنفيذ الالتزامات. ولذلك فقد تعرضت للتهميش على يد منظمة التجارة العالمية تلك المنظمات الدولية المعنية بشئون التنمية والتصنيع

فى الدول النامية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتـــاد) ومنظمـــة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وهذا كله يطرح قضيـــة التصحيحـــات اللازمة للسياسة الصناعية لضمان التفاعل الايجابى مع البيئـــة الجديـــدة (عبـــد اللطيف، ٢٠٠٠).

وربما جاز القول أن تقديس منظمة التجارة العالمية لحرية التجـــارة كمبـــدأ يعلو فوق أى اعتبار آخر كأساس للنظام التجارى العالمى يمثل هزيمة لكل مـــا حاربت دول الجنوب من أجله منذ الستينات من القـــرن العشـــرين فـــى إطـــار الأنكتاد: ضمان أسعار عادلة للمواد الأولية التى تنتجها تلك الدول مـــن خـــلال الإتفاقيات الدولية، ضمان نفاد منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمـــة، المعاملـــة التفضيلية للاستثمارات المحلية، استخدام السياسة التجارية لتحقيـــق التصنيـــع، وتفعيل نقل التكنولوجيا. ولعل من أهم اتفاقات جولة أورجواى من حيث التـــأثير السلبى على التصنيع فى الدول النامية اتفاقية شئون الاستثمار المتصلة بالتجـــارة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

إن مطالعة تجارب الدول التى سعت نحو إنجاز التصنيع توضح أنـــها قـــد اعتمدت جميعا على تدخل الدولة. هذا حدث فى كل من الدول حديثة التصنيـــع (NICS) فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. والفرق بين الإنجاز الذى تحقق فـــى شرق آسيا بالمقارنة بتواضع النتائج فى أمريكا اللاتينية يكمن فى طبيعة ونوعيـة تدخل الدولة (Kiely, 1994). فعلى حين اعتمدت دول أمريكـــا اللاتينيـــة علـــى التدخل لحماية السوق المحلية لرعاية صناعة الإحلال محل الواردات، كان تدخل الدولة فى شرق آسيا (بالذات كوريا) فى إطار ما تسميه Amsden آليات للضبط المتبادل (reciprocal control mechanisms): أى مجموعة من المؤسسات لضبط السلوك الاقتصادى على أساس التغذية المرتدة من المعلومـــات التـــى يجـــرى رصدها وتقييمها[١٦]. وطبقا لهذه الآلية، خضعت المشروعات المســـتفيدة مـــن

الدعم لمعايير للأداء قابلة للرصد الدقيق، فلم تتحول تلك الإعانات إلى هبات أو عطايا تقدم بلا مقابل. ففى صناعة المنسوجات على سبيل المثال، قيدت ميزة التصريف فى السوق المحلية المحمية بتحقيق أهداف تصديرية. وفى صناعة تجميع السيارات وسلع الاستهلاك الإلكترونية، تم ربط حق البيع فى السوق المحلية فى ظل الحماية الجمركية بإنتاج الأجزاء والمكونات محليا. من هنا كان ارتقاء "الباقين" فى مجال الصناعة مرتبطا بوضع آلية التحكم الصحيحة (getting the control mechanism right) وليس بوضع الأسعار فى نصابها طبقا لمقررات السوق (getting prices right). وأيا كانت الأسعار السائدة التى أخذها واضعو السياسة كمعطيات، تم إرساء القواعد وإنشاء المؤسسات لجذب الموارد للصناعة ولجعل تلك الموارد متوافقة مع معايير للأداء مبنية على النتائج (Amsden, 2000)[١٧].

ورغم اتفاقنا مع Amsden فى أن تجربة الدول التى ارتادت حقل التصنيع فى الستينيات (مثل كوريا وتايلاند) تميزت بوجود ثقافة الإنجاز، "إنجاز المهمة" (getting the job done)، إلا أننا نختلف مع تشخيصها **للقيد الرئيسى** بالنسبة "للقادمين الجدد" إلى حقل التصنيع على أنه مجرد غياب ثقافة أو رؤية (Vision) "لإنجاز المهمة" وليس مفعول الأداة الليبرالية المتمثلة فى منظمة التجارة العالمية. فإذا كانت تلك الأداة تبيح استخدام معايير الأداء المتبادلة (reciprocal performance standards) فى مقابل إعانات وحماية (مشروعة) للصناعة – باستثناء دعم التصدير[١٨]، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية النزعة المعادية للتصنيع التى تجسدها الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية.

ولكن أيا كانت الحواجز والموانع التى تضعها اتفاقات الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية على طريق التصنيع فى الدول النامية، فإن هناك أيضا تطورات هامة لابد من أخذها فى الحسبان عند الحديث عن السياسة الصناعية،

فى تلك الدول. (Amable & Petit, 1996). ونكتفى هنا بالتركيز على ثلاثة من التطورات: **سياسات التكيف الهيكلى، التكنولوجيا الجديدة** وما تتميز به من طبيعة عمومية (generic)، **والاتجاهات النظرية فى علم الاقتصاد** التى ترتكز على فكرة النمو الداخلى (endogenous growth). فمن شأن طبيعة التحولات الأيديولوجية التى أفرزت سياسات التكيف الهيكلى أن تجعل **التدخل الرأسى** (أى ذلك الذى يستهدف شركة معينة أو صناعة معينة) غير ممكن. ولابد أن يكون التدخل فى اتجاه التأثير على البيئة الاقتصادية لكل الشركات. وهذا هو **التدخل الأفقى**. ومن شأن التطورات الحديثة فى علم الاقتصاد وما تتضمنه من التركيز على محددات الميزة التنافسية الوطنية فى إطار نظرية النمو الداخلى، إعطاء أهمية قصوى لعوامل مثل التعليم والتدريب أو البنية الأساسية المتطورة. ومن شأن التحولات التكنولوجية الجديدة فى مجال الإلكترونيات والاتصالات أن تفتح المجال لما يعرف بالتخصص المرن (Flexible specialization)، مما يقلل من أهمية وفورات النطاق ويتيح بالتالى للشركات صغيرة الحجم اكتساب مزايا تنافسية[١٩].

وتجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى لوجود ضوابط لترشيد سلوك مشروعات الأعمال فى الصناعة بحيث لا يحدث إهدار للموارد وتدن الكفاءة. وفى تجارب التصنيع الأولى كانت المنافسة والتغير التكنولوجى هى أهم عوامل الضبط. أما بالنسبة للقادمين الجدد إلى حلبة التصنيع، فقد كانت هناك أربعة من عوامل الضبط: الصادرات، والقيود السعرية، وسيطرة الدولة على البنوك والقيود على تحويل رأس المال[٢٠].

الهوامش

(١) هناك من يربط هذه الأهداف بالقدرة الأكبر للتصنيع على تنمية العقل البشرى ورفع مستوى المهارات، وعلى استيعاب العمالة ومواجهة مشكلة البطالة، وتوليد قيمة مضافة مرتفعة، وتحقيق وفرة اقتصادية، والمساهمة فى سد فجوة التجارة (بنك الاستثمار القومى، ٢٠٠٠).

(٢) كمثال ناصع على هذا المبدأ الأساسى، خذ إنتاج السيارات فى مصر، حيث يوجد حاليا قرابة ١٥ شركة "لإنتاج" السيارات. ولكن هذه الشركات تنطوى على أنشطة تجميعية تتواجد جنبا إلى جنب **بالتوازى** وليس **بالتفاعل**. ولا تقوم بينها أى علاقات تشابك، وإن وجد تشابك **محدود** بينها وبين أنشطة صناعية أخرى فى الداخل. ولكن تظل أهم تشابكاتها وأقواها مع الخارج – حيث تحصل هذه الشركات على المكونات التى يصير تجميعها معا فى إطار ما أصبح يطلق عليه "صناعات المفك" لإنتاج السيارة.

(٣) من الناحية التطبيقية، شاع فى السنوات الأخيرة الاعتماد فى تحديد مجال الميزة النسبية على ما يسمى الميزة النسبية الظاهرة (Revealed comparative advantage, RCA). ويعود فضل السبق فى تطوير المفهوم وقياسه إلى بالاسا. أنظر (Balassa, 1965). وهناك عدة تطويرات أدخلت عليه بعد ذلك، وإن بقيت الفكرة الأساسية كما هى: استنتاج مؤشرات لمجالات الميزة النسبية من واقع بيانات التجارة والاستهلاك للمنتجات المختلفة. انظر فى ذلك (Ballance, 1988).

(٤) تجدر الإشارة إلى مجموعة العشرين (Group of 20) الوليدة والتى أنشئت عام ١٩٩٩ والتى تضم ١١ بلدا ناميا تمثل ما يطلق عليها الأسواق

البازغة (emerging markets)، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة الـ٧ وممثلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. والغرض منها هو تدعيم التعاون الدولى بالنسبة للقضايا الاقتصادية المختلفة والتنسيق مع المجموعات الأخرى. أنظر لمزيد من التفصيل (Abdel-Khalek and Korayem, 2000).

(٥) والنصوص ذات العلاقة بهذه التدابير هى المادة (١٢) والمادة (١٨/ب) من الجات ١٩٩٤، والإعلان بشأن التدابير التجارية التى تتخذ لأغراض ميزان المدفوعات المعتمد فى ١٩٧٩/١١/٢٨، ومذكرة التفاهم على أحكام ميزان المدفوعات فى الجات ١٩٩٤.

(٦) بناء على مذكرة التفاهم على أحكام ميزان المدفوعات، تفسر "المنتجات الضرورية" (essential products) بأنها تلك التى تفى باحتياجات الاستهلاك الأساسية، أو التى تساهم فى الجهود التى يبذلها العضو لتحسين حالة مدفوعاته كالسلع الرأسمالية أو المدخلات اللازمة للإنتاج.

(٧) تلقت منظمة التجارة العالمية إخطارات بحوالى ٢٠٠ اتفاقية للتجارة الإقليمية حتى ١٩٩٩. ولكنها لم توافق صراحة إلا على واحدة منها فقط، هى اتفاقية الاتحاد الجمركى بين سلوفاكيا وجمهورية التشيك (Amsden, 2000).

(٨) إذ تؤكد على أنه فى تطبيق المادتين (٣، ٤) يشمل تعبير "الحماية" الأمور التى تؤثر فى توفر حقوق الملكية الفكرية، واكتسابها، ونطاقها، واستمرارها، وإعمالها، بالإضافة إلى الأمور التى تؤثر فى استخدام حقوق الملكية الفكرية التى نصت عليها الاتفاقية على سبيل التحديد. أنظر (Final Act of Uruguay Round, 1994). ويلاحظ أنه ترد بعض الاستثناءات من شرط الدولة الأولى بالرعاية، لكنها لا تمس جوهر

الالتزام. ومن ناحية أخرى، تعترف الاتفاقية من حيث المبدأ (م٨)، بأنه قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها، أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلباً على العملية الدولية لنقل التكنولوجيا.

(٩) فى ظل الجات ١٩٤٧، كان يمكن (بصريح نص فى المادة ١٨) للأعضاء من **الدول النامية ذات مستويات المعيشة المنخفضة**: (أ) سحب أو تعديل تنازلاتها بالنسبة للرسوم الجمركية إذا تطلب ذلك إنشاء صناعة جديدة تزيد الإنتاج أو ترفع مستوى المعيشة، (ب) تقييد الواردات للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتدبير النقد الأجنبى اللازم لشراء السلع الضرورية لتنفيذ خطط التنمية. (جـ) تقديم المساعدات الحكومية لتشجيع إقامة المشروعات التى تساهم فى رفع مستوى معيشة السكان. **وبالنسبة للدول النامية الأخرى الأعضاء**، فيسمح (بنص المادة ١٨) بتقديم المساعدات الحكومية للصناعة. أما فى الجات ١٩٩٤، فقد تغير هذا الوضع جوهرياً بموجب ربط التعريفة (tariff binding) وبصريح نص الاتفاقية الخاصة بالدعم والتدابير المضادة.

(١٠) ترصد دراسة Amsden تصاعد قضايا مكافحة الإغراق، التى بلغت ٢٢٥ حالة عام ١٩٩٨، كانت الدول النامية هى المبادئة فى أكثر من ثلثيها. كما تشير إلى تساهل منظمة التجارة العالمية فى الموقف من اتفاقات التجارة الإقليمية، كما سبق أن أوضحنا.

(١١) تستدعى الكاتبة حالة البرازيل، التى توصلت عام ١٩٩٥ إلى اتفاق مع الدول التى تتبعها الشركات الكبرى لتجميع السيارات العاملة فى البرازيل، على أن تقوم تلك الشركات بتصدير سيارات بما يعادل قيمة المكونات التى استوردتها البرازيل. ولكن هذه حالة وحيدة، ولا يمكن الاستناد إليها

لتدعيم ذلك الاستنتاج الـذى توصلت إليه الباحثة. يضاف الى ذلـك أنـه طبقا لأحكام منظمة التجارة العالمية، طالما أنه لم يتقدم عضو ذى مصلحة لإعلان تضرره، لا تتخذ إجراءات. فعدم اتخاذ إجراءات لا يعنى أن البلد حر، من حيث المبدأ، فى اتباع السياسات التى يراها.

(١٢) هناك تفصيلات أكثر بخصوص هذه النقطة، ولكننا نقتصر على جوهـر المسألة أو لب الموضوع. لمزيد من التفصيل، راجع (Van Meerhaeghe, 1971).

(١٣) وعلى سبيل المثال، فإن المراحل الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لمصر تضمنت **مشروطية بسيطة** لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومشروطية متقاطعة للمؤسستين معاً. فبالنسبة للصندوق تضمنت الشروط سقوفاً ائتمانية عامة وأخرى تتعلق بالقطاع العام، وحدوداً دنيا مستهدفة لصافى الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى، والتخلص من متأخرات الدين الخارجى مع وضع سقف للزيادة فى الدين العام الخارجى، توحيد سعر الصرف وتخفيض الجنيه، تحرير التجارة والمدفوعات. وبالنسبة للبنك الدولى، شملت الشروط: توفير الإطار الماكرو اقتصادى الملائم (بما يتضمنه من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، واتباع سياسة نقدية وسياسة لسعر الصرف متناغمة)، وتطبيق برنامج للخصخصة يحظى بقبول البنك، وتحرير أسعار الصناعة والطاقة، وإلغاء الدعم على الأسمدة والمبيدات، وتحرير التجارة، وتشجيع القطاع الخاص. **وبالنسبة للمشروطية المتقاطعة**، طلب الصندوق ما يفيد اقتناع البنك باستيفاء مصر شروط الأخير فى مجال الخصخصة وتحرير الأسعار. وأصر البنك على إعلان صريح من الصندوق أن شروط الأخير

بالنسبة لسعر الفائدة وسعر الصرف قد استوفيت. لمزيد من التفصيل، أنظر (Abdel-Khalek & Korayem, 1996).

(١٤) ومن أهم هذه الموضوعات ما سعت الدول المتقدمة في الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩ لوضعه على جدول أعمال الجولة التاسعة للمفاوضات متعددة الأطراف، التجارة ومعايير العمل، والتجارة والبيئة، والإتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار (MAT) (Panagariya, 2000).

(١٥) تتحمل الدول النامية عبئاً أكبر نتيجة لتدابير مقاومة الإغراق. دليل ذلك أنه من بين ٢٣٩ قضية إغراق بدأت تحقيقاتها (initiated) فى ١٩٩٧، كان هناك ١٤٣ قضية موجهة ضد الدول النامية. وتخشى تلك الدول أن يؤدى الإلغاء التدريجى لترتيب الأليات المتعددة (MFA) بمقتضى اتفاقية المنسوجات والملابس فى الجات ١٩٩٤ إلى تكثيف إجراءات مقاومة الإغراق ضد صادرات الدول النامية. وحتى منتصف ١٩٩٧ كان هناك ٨٤٢ إجراءاً لمقاومة الإغراق فى التطبيق، بلغ نصيب الولايات المتحدة منها ٣٠٧ والاتحاد الأوربى ١٥٧ وكل الدول النامية مجتمعة ٢٠٠. (Panagariya, 2000، ص٢٤).

(١٦) تفرق Amsden بين آلية الضبط المتبادل فى تجربة دول شمال الأطلنطى وآلية الضبط المتبادل فى تجربة "الباقين" كما تسميهم (وهى تعنى بذلك الدول حديثة التصنيع فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية - الأرجنتين والبرازيل وشيلى والصين والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وتايوان وتايلاند وتركيا). أساس آلية الضبط المتبادل فى الحالة الأولى هو **مبدأ المنافسة** فى الأسواق، تلك المنافسة التى ضبطت سلوك الفواعل الاقتصادية وضمنت التخصيص الكفء للموارد. وأساس آلية الضبط

المتبادل فى الحالة الثانية هو **مبدأ التبادلية** الذى ضبط سلوك متلقى الدعم وبالتالى قلل من نطاق فشل الحكومة. لمزيد من التفصيل، أنظر (Amsden, 2000).

(١٧) من المفيد أن نستدعى تجربة صناعة الغزل والنسيج فى كل من اليابان وكوريا وتايوان خلال القرن العشرين. فلم يكن نجاح المنتجين اليابانيين فى انتزاع حصة من السوق من المنتجين فى لانكشير بفضل الأجور المنخفضة فقط. بل عززت عدة عوامل أخرى من تنافسية اليابانيين، منها تدخل الحكومة للحيلولة دون إفراط الإنتاج وتقديمها الدعم فى مجال خدمات الشحن. وفى الستينات من نفس القرن تمكن منتجو الغزل والمنسوجات القطنية فى كل من تايوان وكوريا من منافسة اليابانيين بفضل الإعانات الحكومية فى صورها المختلفة.

(١٨) ولعل أهم صور الدعم المباح طبقا لمنظمة التجارة العالمية من منظور التصنيع فى "الباقين" أو "اللاحقين" (Latecomers) كما تسميهم Amsden هو الدعم فى مجال العلم والتكنولوجيا. وقد أخذ هذا الدعم أشكالا مختلفة فى البلاد المختلفة. ففى الصين مثلا، تحصل الصناعات المستهدفة التى تنشأ فى "وادى بيكين للسيليكون" على إعفاءات ضريبية وقروض خاصة من البنوك العامة بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، مع السماح لهذه الصناعات بتجاوز النسبة المعتادة للدين إلى رأس المال.

(١٩) يحذر بعض الكتاب من المبالغة فى أهمية هذا الاعتبار. وعندهم أن وفورات النطاق ليست مسألة فنية بحت، بل هى تجسيد لمدى تأثير تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية على قوى الإنتاج. فقد ظهرت بمفعول الحساب الاستراتيجى للشركات فى إطار التراكم التنافسي لرأس المال. فى هذا السياق الاجتماعى، وليس على الأساس التكنولوجى الضيق، ينبغى أن

نفهم ظهور وفورات النطاق. وهو ما يعنى أنه طبقا لنفس السياق ستبقى تلك الوفورات ولن تختفى فى مواجهة التخصص المرن. والقول بأن التخصص المرن سيحرر المشروعات من قيد وفورات النطاق ينطوى إذن على تجريد مخل يصل الى تجاهل علاقات القوى على مستوى الاقتصاد الدولى. انظر على سبيل المثال (Kiely, 1994: 152).

(٢٠) وعلى سبيل المقارنة، صدر فى كوريا قانون فى الستينات من القرن العشرين ينص على أن أى تحويل غير قانونى للأموال الى الخارج بما يساوى أو يزيد على المليون دولار يخضع لعقوبة أدناها السجن عشر سنوات وحدها الأقصى الإعدام (Amsden, 1989: 17).

المراجـــع

- العيسوى، إبراهيم (١٩٩٥) **الجات وأخواتـــها؛ النظـــام الجديـــد للتجـــارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النجار، سعيد (١٩٩٩) "الحقوق الأساسية للبلاد النامية فـــى ظـــل الجـــات ومنظمة التجارة العالمية" **رسائل النداء الجديد** (٤٥). مارس
- بنك الاستثمار القومى، لجنة تعميق التصنيع (٢٠٠٠) **نحو مدخل منظومـــة لتعميق التصنيع المحلى بمصر**. ٣٠ أكتوبر.
- زهران، منير (٢٠٠٠). "النظام التجارى الدولى علـــى ضـــوء المؤتمـــر الوزارى الثالث للمنظمة العالمية للتجارة فـــى ســـياتل ومؤتمـــر الانكتـــاد العاشر"، تقرير غير منشور (٢٩ فبراير).
- عبد الخالق، جودة (١٩٩٨) "الاقتصاد المصرى والدروس المســـتفادة مـــن أزمة المكسيك"، ***مصر المعاصرة***، العدد ٤٤٩ – ٤٥٠ (يناير – إبريل).
- عبد اللطيف، لبنى (٢٠٠٠) "السياسة الصناعية فى ضوء الجات: هل هنـــاك حاجة للتصحيح؟"، **المجلة المصرية للتخطيط والتنمية**. المجلد الثامن، العدد الثانى، ديسمبر.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩)، ***المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية: دورة سياتل***. (ديسمبر).
- عمار، سامية (٢٠٠١) "تحرير التجارة وأداء الصـــادرات الصناعيـــة فـــى مصر" **النهضة**. العدد التاسع، أكتوبر.
- Abdel-Khalek, Gouda & Karima Korayem (2000). "Economic and Social Implications of Globalization on the Arab Countries". In

Belkacem Laabas, ed., *"Arab Development Challenges of the New Millenium.* London: Ashgate.

- Abdel-Khalek, Gouda & Karima Korayem (1996). "Conditionality, Structural Adjustment and Development: The case of Egypt,'' in Olav Stokke (ed.), *Aid and Political Conditionality.* London: Frank Cass.
- Amable, Bruno & Pascal Petit (1996) "New Scale and Scope for Industrial Policies in the 1990s", ***International Review of Applied Economics***. Vol. 10, No. 1.
- Amsden, Alice (2000). "Industrialization under New WTO Law", paper prepared for the High–level Round Table on Tradc and Development: Directions for the Twenty-First Century. Bangkok, 12 February.
- Amsden, A. H. (1989). *Asia's Next Giant; South Korea and Late Industrialization*. New York and Oxford: Oxford U. Press.
- Balassa, B. (1965*)* "Trade liberalization and revealed comparative advantage", *The Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 33, pp. 99-123.
- Ballance, Robert H.L. (1988) "Trade performance as an indicator of comparative advantage", in David Greenaway, ed., *Economic Development and International Trade*. New York. St. Martin's Press.
- Chenery, H., S. Robinson and M. Syrquin (1986) *Industrialization and Growth: A Comparative Study* : New Yrok.
- Evans, P.B., D. Rucschemeyer and T. Skocpol, eds. (1985) *Bringing the State Back In.* Cambridge.
- Hirst, Paul & Grahan Thompson (1998). *Globalization in Question; The International Economy and the Possibilities of Governance.* 3rd edition. Cambridge: Polity Press.

- Kiely, Ray (1994). "Development Theory and Industrialization: Beyond the Impasse" *J. of Contempoary Asia.* Vol. 24, No. 2.
- Krueger, A. O. (1997). "Trade Policy and Economic Development: How we learn". *AER*, 64; 294-303.
- Mourshed, M. (1999). "Technology Transfer Dynamics; Lessons from the Egyptian and Indian pharmaceutical industrics"; *Urban Studies and Planning.* Cambridge, MA: MIT.
- Nayyar, D. (1997). "Themes in trade and industrialization". In. Nayyar, D., *Trade and Industrialization.* Oxford: Oxford U. Press.
- Oyejide, A.R. (2000). " Interests and Options of Developing and Least-Developed Countries in a New Round of Multilateral Trade Negotiations."*G-24 Discussion Paper Series*, No.2 (May).
- Panagariya, Arvind (2000). "The Millennium Round and Developing Countries: Negotiating Strategies and Areas of Benefits". *G-24 Discussion Paper Series*, No.1 (March).
- Porter, Michael E. (1990) *The Competitive Advantage of Nations*. New York: The Free Press.
- Servin, L. and A. Solimano, eds. (1993). *Stirving for Growth after Adjustment.* Washington, D.C.: World Bank.
- Tobin, James (1998). "Financial Liberalization: can National Currencies Survive?" Keynote Address, in Pleskovic Boris and Joseph E. Stiglitz (eds.) *Annual World Bank Conference on Development Economics.* Washington, D. C.
- Van Meerhaeghe, M. A. G. (1972) *International Economic Institutions*. 2nd ed. London: Longman.
- Wade, R. (1991). *Governing the Market : Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization.* Princeton, NJ: Princeton U. Press.

- World Bank (1993). *The East Asian Miracle: Economic growth and public policy*. Published for the World Bank, Oxford U. Press.
- World Bank (1997), *World Development Report.* New York: Oxford U. Press. Pp. 72-75.

ملحق (١/١)

أدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية للدول النامية قبل وبعد اتفاقات جولة اورجواى

ادوات لتقييد الواردات (٢٥ أداة)	قبل (٢٥)	بعد (١٤)	أدوات لتحفيز الصادرات (١٩ أداة)	قبل (١٩)	بعد(٦)
-تعريفة جمركية (import tariff)	Y	Y	أ- حوافز متصلة بالمدخلات:		
- تعريفة فصلية (seasonal tariff)	Y	N	- إعفاء من أو استرداد الضرائب أو الجمارك على المدخلات المستوردة أو المنتجة محليا	Y	N
- حصة تعريفية (tariff quota)	Y	NY	- ائتمان واردات للصادرات (import credit)	Y	N
- إتاوات خاصة (special levies)	Y	NY	- إعانات علاوة الهلك Wastage allowance subsidies	Y	N
- إتاوات متغيرة (variabl levies)	Y	N	- تخفيضات في أسعار المرافق العامة	Y	N
- ضرائب حدودية	Y	N	- الإهلاك المتسارع (المعجل)	Y	NY
- رسوم مكافحة الإغراق	Y	Y	- أسعار فائدة مخفضة للمصدرين	Y	N
- رسوم مضادة (countervailing duties)	Y	Y	- أولوية الحصول على قروض للاستثمار	Y	N
- حظر الواردات (prohibitions)	Y	N			
- الحصص الكلية (global quotas)	Y	NY			
- الحصص الثنائية (bilateral quotas)	Y	N	ب- حوافز متصلة بالنواتج		
- الحصص الموسمية	Y	N	- قروض إنتاج للمصدرين	Y	N
- التراخيص المشروط (non-automatic licensing)	Y	NY	- إعفاء / رد الضرائب المحلية	Y	N
- تصاريح الاستيراد (import authorization)	Y	N	- تراخيص أو حصص استيراد مرتبطة بالتصدير	Y	N
- التقليل الاختيارى للصادرات (VERs)	Y	N	- مخصصات النقد الأجنبي المتاحة للمصدرين	Y	N
- مراقبة الواردات (import surveillance)	Y	Y	- أولوية الحصول على قروض بالنقد الأجنبي	Y	N
- اشتراطات الدفع المقدم	Y	NY	- تخفيضات على تأمين الشحنات	Y	N
- تنظيم شروط الدفع (regulation on terms payment)	Y	Y	- إعانات التصدير المباشرة	Y	N
- وضع حد أدنى للسعر (minimum pricing)	Y	NY	- توفير البنية الأساسية مجانا	Y	NY
- احتكار الدولة للاستيراد (sole importing agency)	Y	N	- تغطية تكاليف أنشطة التصدير بالخارج	Y	NY
- إجراءات الدخول الخاصة (special entry procedures)	Y	NY	- نفقات البحث والتطوير	Y	Y
- ترتيبات جمركية اضافية (additional formalities)	Y	NY			
- اجراءات التقييم الجمركي	Y	Y	جـ- حوافز متصلة بالخارجيات :		
- المعايير والمواصفات	Y	NY	- حوافز لجودة الصادرات	Y	Y
- اشتراطات المحتوى المحلي	Y	N	- كفالة احتكار التصدير للأسواق الجديدة	Y	Y

(١) الملاحظات:

العلامة Y = مسموح، N = ممنوع، NY = مسموح بشروط.

المصدر: استنتاجات الباحث استنادا الى ما ورد فى (Greenway & Milner) ، وفى أحكام الجات.